توقعات بتراجع معدل التضخم على المدى القريب إلى المدى المتوسط

«الوطني»: متانة القطاع غير النفطي تستمر في دعم الناتج المحلي في 2017

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس السبت انه من المتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد بالارتفاع تدريجياً في العام 2017 وذلك إثر قوة وتيرة نمو القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نسبة تقدر عند 3.0% في 2017 لتصل إلى 3.4% في العام 2018. وبينما سيظل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي كما هو دون تغيير نتيجة ثبات مستويات الانتاج، ومن المتوقع بالمقابل أن يستمر نمو القطاع غير النفطي بالارتفاع في ظل ارتفاع مستويات الاستثمار لا سيما في قطاع التشييد والبناء.

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن مجلس التنمية الاقتصادية إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2016 من 2.5% في الربع السابق تماشياً مع حفاظ القطاع غير النفطي على قوة نموه. إذ قفز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي من 3.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2016 إلى 4.7% في الربع الثالث من العام 2016 مسجلاً أعلى مستوى نمو له منذ ما يتجاوز العام. وظل بالمقابل نمو القطاع النفطي الحقيقي متدنياً عند 0.8% على أساس سنوي في الفترة ذاتها.

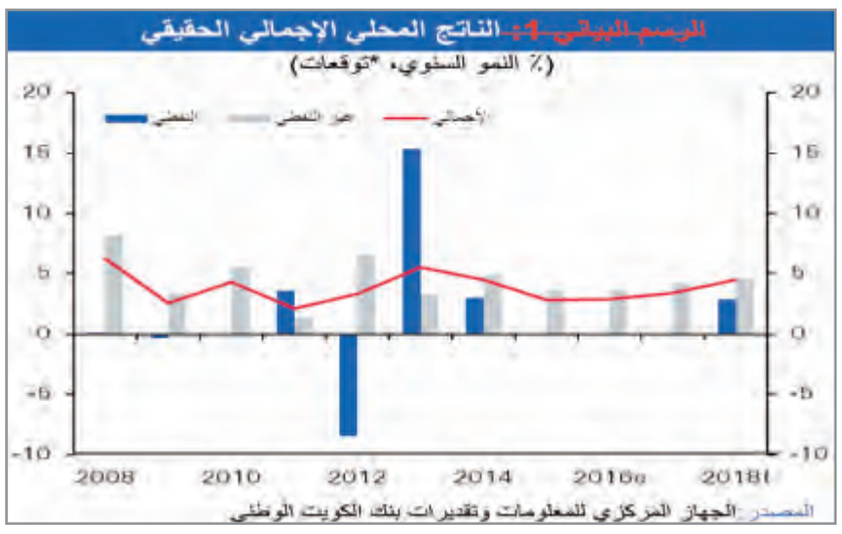

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

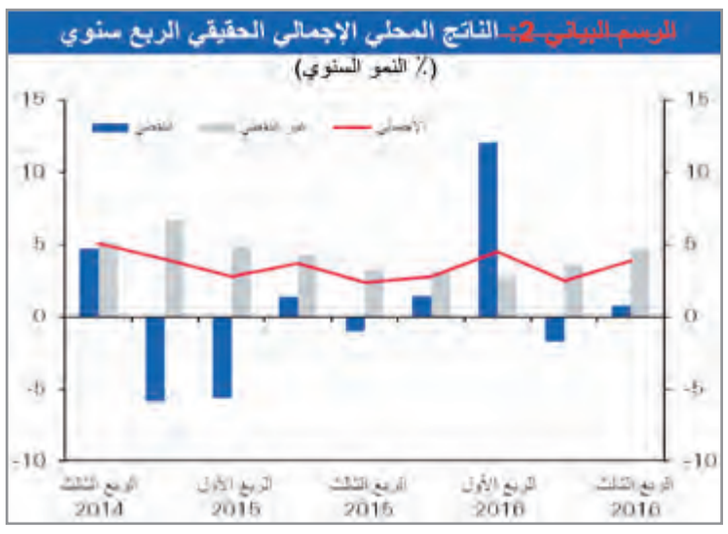

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع سنوي

- انتعاش القطاع غير النفطي بدعم من الاستثمارات الآتية من دول الخليج
- بقاء عجز الموازنة مرتفعا بحدود 15 بالمئة بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي
- تحسن السيولة المصرفية تماشياً مع التعافي التدريجي لنمو الودائع
- قوة القطاع غير النفطي تستمر في دعم نمو الاقتصاد الحقيقي

تقديرات وتوقعات

ومن المتوقع أن يظل اقتصاد البحرين غير النفطي المحرك الأول للنمو في العام 2017 وذلك نتيجة المنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة والتي صرفت خلال فترة قصيرة فاقت التوقعات. وساهمت تلك المنح في انعاش مستويات الاستثمار. فقد قدمت دول مجلس التعاون الخليجي 10 مليارات دولار للاستثمار على مدى عشر سنوات خصصتها السلطات البحرينية في مشاريع البنية التحتية وتطوير القطاع السكني.

استقرار التضخم

تباطأ معدل التضخم في أسعار المستهلك في مطلع العام 2017 إثر تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية وتباطؤ التضخم في خدمات المسكن. إذ بلغ خلال شهر فبراير أقل مستوياته منذ عدة أشهر عند 0.4% على أساس سنوي تماشياً مع تراجع أسعار المواد الغذائية بواقع 4.2% على أساس سنوي واستقرار معدل التضخم في خدمات المسكن عند 3.0% على أساس سنوي، وبعد أن رفع مصرف البحرين المركزي أسعار الفائدة الأساسية بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر.

ونتوقع أن يرتفع معدل التضخم ولكن بوتيرة معتدلة وذلك على المدى القريب إلى المدى المتوسط تماشياً مع تسارع نشاط القطاع غير النفطي أمام أي ارتفاع محتمل في أسعار الفائدة الأساسية. لذا فإننا نتوقع أن يتراجع قليلاً متوسط التضخم السنوي عن مستواه في العام 2016 البالغ 2.8% ليستقر عند ما يقارب 2.5% في العام 2017. ومن المتوقع أن يواجه التضخم العام ضغوطات كبيرة في العام 2018 نتيجة قوة الزيادات خاصة إذا سارعت البحرين في تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% التي تعتزم سلطات دول مجلس التعاون الخليجي فرضها.

العجز المالي

بالرغم من اتخاذ السلطات البحرينية العديد من إجراءات التعزيز المالي إلا أنه من المتوقع أن تسجل البحرين أكبر عجز مالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع توقعات بلوغ سعر التعادل عند ما يقارب 120 دولاراً للبرميل مع حفاظ مستويات الإنفاق على قوتها في الوقت ذاته، ومن المتوقع أن يتراجع العجز المالي الى الناتج المحلي الإجمالي قليلاً عن 18% في العام 2016، إلى ما يقارب 15% في 2018.

ولا تزال البحرين تعتزم فرض الإصلاحات المالية تماشياً مع مقترحات صندوق النقد الدولي للعمل على دعم العجز المالي وجذب المستثمرين الأجانب. وقد تركزت جهود خفض الانفاق على الدعوم، في حين حافظت مستويات الانفاق الحكومي على البنية التحتية والمشروعات التنموية على حالها وذلك نتيجة لدورها التحفيزي للقطاع غير النفطي امام التراجع المستمر في القطاع النفطي.

وقد يتم تطبيق المزيد من الخفض للدعوم مستقبلاً للحد من ارتفاع مستوى الدين إلا أن خفض الإنفاق لا يزال تحدياً قائماً أمام السلطات لا سيما أن أكثر المناطق الحساسة سياسياً في الانفاق تتمثل في الدعوم والرواتب الحكومية والتيتمثل ثلثي إجمالي الإنفاق الحكومي.

ونظراً لتوقع استمرار ارتفاع عجز الموازنة على الرغم من تقليص الدعوم، قد تواصل البحرين توجهها نحو اسواق السندات المحلية والدولية للمساعدة في تمويل العجز. وفي العام 2015، قامت البحرين بإصدار سندات بقيمة إجمالية بلغت 6 مليار دولار، من ضمنها 1.5 مليار دولار سندات دولية. وفي العام 2016، طرحت البحرين سندات بقيمة 3.4 مليار دولار، من ضمنها سندات دولية بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. لذا فقدارتفعت نسبة الدين لتتراوح بين 70% و80% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدت المخاوف من العجز المالي والديون إلى موجة تخفيض للتصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للبحرين. إذ قامت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني في شهر يونيو 2016 تماشياً مع الوكالتين الكبيرتين الأخرتين بتخفيض التصنيف الائتماني طويل الاجل للبحرين الى ما دون درجة الاستثمار. كما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف البحرين الائتماني من BB إلى BB– في مطلع ديسمبر. ومما لا شك فيه ان هذهالتخفيضات قد صعّبت من مهمة الحكومة على التفاوض للحصول على صفقات سندات أفضل.

القطاع غير النفطي

شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تباطؤاً ملحوظاً في الشهور الأخيرة. إذ تشير البيانات المنشورة من المصرف المركزي إلى تراجع مطالب البنوك من القطاع الخاص خلال شهر يناير لأول مرة منذ عدة سنوات. وقد يعزى هذا التراجع بنسبة 1.5% على أساس سنوي إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع 25 نقطة أساس في الشهر السابق وذلك على أعقاب رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي في الفترة ذاتها وبواقع 25 نقطة أساس أيضاً. فيما من المتوقع أن تستمر المطالب من القطاع الخاص بالركود خلال النصف الأول من العام 2017 لاسيما بعد قرار المصرف المركزي برفع أسعار الفائدة مرة أخرى بواقع 25 نقطة أساس تماشياً مع قرار مجلس الاحتياط الفدرالي في مارس إلا أننا نتوقع أن يتعافى مستوى المطالب في الفترة القادمة وذلك تماشياً مع انتعاش ثقة المستهلك بفعل ارتفاع أسعار النفط وتماشياً مع تسارع الطلب على الائتمان في القطاعات غير النفطية وبالأخص قطاع التشييد والبناء في ذات الوقت.

وقد بدأ إجمالي نمو الودائع باستعادة قوته وإن شهد بعض التباطؤ وذلك تماشياً مع انتعاش نمو الودائع الحكومية إثر ارتفاع أسعار النفط. إذ سيساهم ذلك بدوره في تحسين مستويات السيولة المصرفية. إذ تشير البيانات الأخيرة إلى ارتفاع نمو الودائع الحكومية من 3.0% على أساس سنوي في ديسمبر إلى 3.7% على أساس سنوي في يناير. كما شهدت ودائع القطاع الخاص أيضاً تحسناً ولكن بوتيرة هادئة. إذ بلغ نمو ودائع القطاع الخاص في يناير 2.0% على أساس سنوي أي أقل بكثير مقارنة بتلك التي سجلتها قبل منتصف العام 2015.

ولا يزال عرض النقد غير قادر على تسجيل أي زيادات قوية. إذ تراجع النمو في عرض النقد إلى 1.9% على أساس سنوي خلال يناير من 2.3% على أساس سنوي في الشهر السابق. وقد تسبب هذا الركود في نمو عرض النقد بارتفاع أسعار فائدة الإنتربنك إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات.

ولا تزال أصول البنوك تواجه تباطؤاً في النمو. إذ ظل إجمالي الأصول في البنوك التجارية متدنياً خلال يناير بعد أن تراجع بواقع 2.6% على أساس سنوي نتيجة التراجع المستمر في أصول البنوك بالجملة والتي تشكل ما يقارب 60% من إجمالي الأصول (اعتباراً من العام 2016) وذلك بواقع 5.2% على أساس سنوي في الفترة ذاتها. وقد استمر أيضاً نمو الأصول في البنوك المحلية بالتجزئة بالركود ليستقر في يناير عند 1.0% على أساس سنوي.

الأوراق المالية

وبينما لا يزال السوق وأداءه رهن العديد من التطورات والعوامل السياسية المحلية إلا أن هذه المخاوف قد تلاشت نسبياً كما هو موضح في بيانات مبادلات مخاطر عدم السداد التي تعد مؤشراً جيداً لمستوى المخاطر في الاقتصاد والتي قد بدأت بالتراجع. إذ تراجعت مبادلات مخاطر عدم السداد لفترة الخمس سنوات في أبريل بصورة ملحوظة عن مستواها في العام الماضي للفترة نفسها البالغ 353 نقطة أساس لتصل إلى 217 نقطة أساس.

أداء باهت لبورصة الكويت في غياب المحفزات الإيجابية

«بيان للاستثمار»: التعثرات الاقتصادية التي تشهدها الكويت نتيجة الإهمال الحكومي

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار أنه وسط أداء باهت لمؤشراتها الرئيسية ومستويات سيولة متدنية، واصلت بورصة الكويت أداءها السلبي المستمر منذ فترة طويلة، وأنهت تداولات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة لمؤشراتها الثلاثة، لاسيما المؤشر السعري الذي تأثر بعمليات جني الأرباح المكثفة التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم الصغيرة. وقد جاء ذلك وسط انخفاض ملحوظ لمستويات التداول، خاصة السيولة النقدية التي انخفضت بشكل واضح ووصلت في إحدى جلسات الأسبوع إلى ثاني أدنى مستوى لها خلال العام الجاري، حيث بلغت حوالي 11.36 مليون دينار كويتي، كما وصل مؤشر السوق السعري إلى مستويات جديدة من التدني، حيث بلغ خلال الأسبوع أدنى مستوى له منذ شهرين تقريباً، وهو الحال نفسه الذي انطبق على نظيريه الوزني وكويت 15 واللذان وصلا خلال الأسبوع المنقضي إلى أدنى مستوياتهما منذ شهر يناير السابق.

ويأتي الأداء الباهت الذي تشهده البورصة المحلية هذه الفترة وتراجع السيولة النقدية فيها بهذا الشكل كنتيجة منطقية للغياب الواضح للمحفزات الإيجابية التي تساهم في تحسين معنويات المتداولين، خاصة في ظل عدم وجود إجراءات سريعة وفعلية تضمن معالجة التعثرات التي يعاني منها أغلب القطاعات الاقتصادية في الدولة ومنها السوق المالي (البورصة)، والذي يعد أول وأكثر المتأثرين بالأزمات التي شهدها ولازال يشهدها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير وتحديداً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008.

- المؤشر السعري تأثر بعمليات جني الأرباح المكثفة على الأسهم الصغيرة
- السيولة النقدية التي انخفضت بشكل واضح ووصلت 11.36 مليون دينار

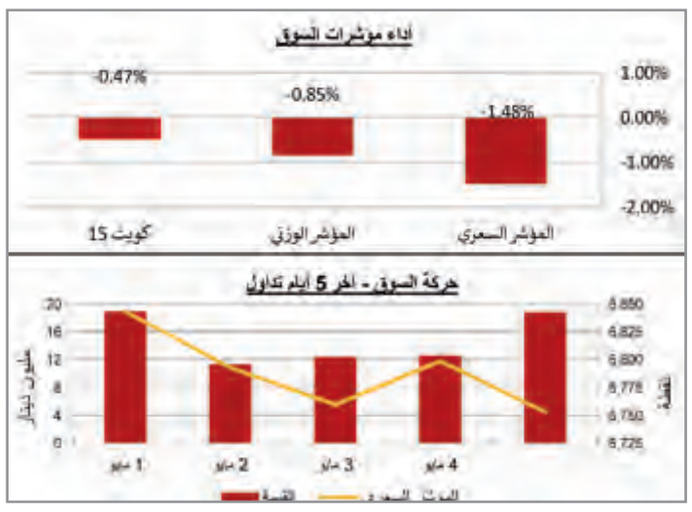

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

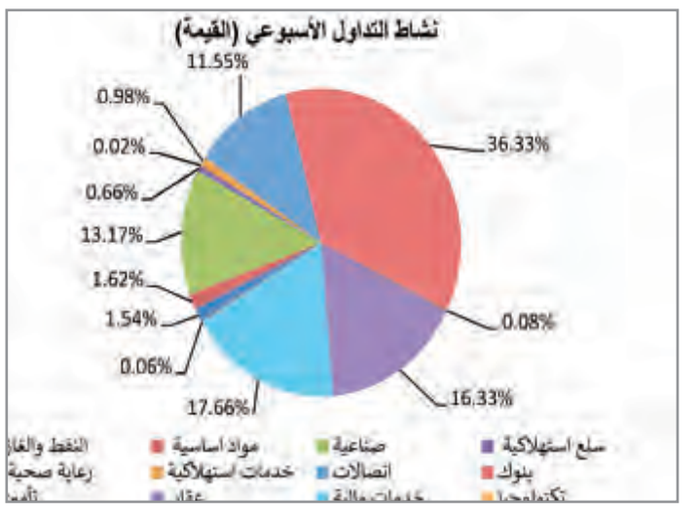

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع سنوي

الصعيد الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، نشر (صندوق النقد الدولي) خلال الأسبوع المنقضي تقريراً تحدث فيه عن الأزمة الاقتصادية في الكويت وضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية تساهم في تحسين البيئة الاقتصادية ومعالجة العجز المالي الذي تشهده الميزانية العامة في السنوات الأخيرة، حيث نصح الصندوق الكويت عبر تقريره الذي حمل عنوان (آفاق الاقتصاد الاقليمي) بضرورة مواصلة تصحيح الأوضاع المالية العامة في البلاد على اعتبار أنها ستظل مطلباً حيوياً خلال السنوات المقبلة، مؤكداً على أن نموذج التنمية الحالي القائم على إعادة توزيع الثروة من خلال الوظائف الحكومية وإعانات الدعم السخي لم يعد قابلاً للاستمرار، كما وجه الصندوق عبر تقريره رسائل هامة للدول المصدرة للنفط التي ستعاني بدورها من تباطؤ النمو في عام 2017 بسبب تخفيضات الانتاج النفطي، من أهمها ضرورة مواصلة التركيز على تنفيذ خططها للتنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الداعمة بهدف تعزيز صلابة الاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى أن التعثرات المتكررة التي تشهدها الكويت على الصعيد الاقتصادي قد جاءت نتيجة عدم المبالاة و الاهمال المتواصل التي اتبعتها الحكومة في إدارة الاقتصاد المحلي، فأصبحت الكويت تعاني من العجز في الميزانية العامة، وأصبحت الدولة تبحث عن سد هذا العجز عبر الاقتراض وأدوات الدين، كما أصبح القطاع الخاص في الدولة يعاني من نقصان شديد في السيولة وشح واضح للفرص الاستثمارية مما كبد الكثير من الشركات خسائر طائلة، كما أدى ذلك أيضاً إلى تراجع جاذبية الكويت الاستثمارية، حيث أصبح المستثمر يفكر أكثر من مرة قبل الدخول إلى السوق الكويتي واستثمار أمواله فيه نتيجة عدم استقرار الوضع الاقتصادي وارتفاع مستويات المخاطرة في البيئة الاستثمارية في الدولة وشح وجود الأراضي؛ ولا شك أن كل ذلك كان من الممكن اجتنابه لو تم معالجة المشاكل الاقتصادية في وقت نشوبها وخاصة منذ عام 2008 مثلما فعلت معظم الدول المتحضرة، إذ كان يستوجب استغلال الفوائض المالية في إقامة مشروعات انتاجية كبرى تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي بشكل حقيقي بدلاً من الاستمرار في سياسة الهدر التي ساهمت بشكل كبير في وجود هذا العجز وحدوث الأزمات الراهنة؛ أما الآن، فالرهان على الحكومة الحالية، فهل ستعي الدرس وتتمكن من الاستفادة من أخطاء الماضي، أم ستواصل نفس النهج العقيم؟!

بورصة الكويت

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد اجتمعت مؤشراتها الثلاثة على إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث شهد السوق تزايد عمليات البيع وجني الأرباح على الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة، وهو ما انعكس سلباً على أداء المؤشر السعري بشكل خاص والذي كان الأكثر خسارة مع نهاية الأسبوع مقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15. وقد جاء هذا الأداء في ظل انخفاض ملحوظ لمؤشرات التداول سواء على صعيد قيمة التداول أو عدد الأسهم المتداولة، واللذان وصلا في جلسة يوم الاثنين السابق إلى ثاني أدنى مستوى لهما خلال العام الجاري، وتحديداً منذ جلسة 2 يناير المنقضي. كما وصل المؤشر السعري إلى أدنى مستوى له منذ شهرين تقريباً، فيما وصلا المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى أدنى مستوياتهما منذ شهر يناير السابق.

هذا ويشهد السوق ترقباً لنتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من العام الجاري، والتي لم يعلن منها سوى 42 شركة فقط من أصل 177 شركة مدرجة في السوق الرسمي أي أن أكثر من 75% من عدد الشركات المدرجة لم يعلن بعد عن نتائجه على الرغم من مرور أكثر من شهر من المهلة القانونية المحددة للشركات والبالغة شهر ونصف الشهر. وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 330.71 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 11.11% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، حيث بلغت 297.63 مليون دينار كويتي.

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث سجل المؤشر السعري تراجعاً محدوداً نتيجة الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي نُفذت على بعض الأسهم الصغيرة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق ارتفاعاً جيداً بنهاية الجلسة بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية وخاصة في قطاع البنوك. هذا وشهدت الجلسة التالية تراجع جميع مؤشرات السوق على إثر الخسائر التي سجلتها الكثير من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو الصغيرة، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات التداول التي سجلت تراجعاً ملحوظاً بنهاية الجلسة، حيث تراجعت قيمة التداول بنسبة 40% تقريباً، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 34% تقريباً.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد عادت مؤشرات البورصة إلى التباين مجدداً، حيث واصل المؤشر السعري تسجيل الخسائر للجلسة الثالثة على التوالي نتيجة استمرار عمليات البيع التي تستهدف الأسهم الصغيرة هذه الفترة، فيما رافقه المؤشر الوزني في المنطقة الحمراء بعد أن سجل خسارة طفيفة بنهاية الجلسة، في حين سبح مؤشر كويت 15 عكس التيار لينهي تعاملات الجلسة في المنطقة الخضراء نتيجة عمليات الشراء الجزئية التي تم تنفيذها على عدد من الأسهم القيادية.

موجة التراجعات

هذا وقد تمكنت البورصة في جلسة يوم الأربعاء من كسر موجة التراجعات واستطاعت أن مؤشراتها الثلاثة أن تعود للمنطقة الخضراء من جديد، وذلك بدعم من عودة المضاربات النشطة، التي تركزت على الأسهم الصغيرة، في الظهور مرة أخرى، إضافة إلى عمليات التجميع التي شهدتها الأسهم القيادية، وجاء ذلك قبل أن يعود السوق مرة ثانية إلى منطقة الخسائر في جلسة الخميس، حيث سجلت جميع مؤشراته خسائر متباينة بنهاية الجلسة نتيجة عمليات جني الأرباح القوية التي طالت العديد من الأسهم.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.51 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 0.81% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.73 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد تقلصت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 4.35% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2016 التي بلغت حينها 25.41 مليار د.ك.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية نمواً بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعاً، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع على انخفاض نسبته 4.01%، مغلقاً عند مستوى 890.99 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،045.44 نقطة، بانخفاض نسبته 3.72%، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع التكنولوجيا، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 681.62 نقطة، مسجلاً تراجع نسبته 3.45%. أما أقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،120.61 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.19%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 222.96 مليون سهم تقريباً شكلت 34.26% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 188.84 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.02% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.64% بعد أن وصل عدد أسهمه المتداولة إلى 114.80 مليون سهم تقريباً.